

«اتجاهات» يختتم رصد أداء النواب بممثلي الدائرة الانتخابية الخامسة: معارضة ثابتة من الطاحوس والصواغ والصفبي والنملان

حضرنا التصويت عليها. وعلى صعيد الجلسات الـ 3 التي كانت مخصصة لنظر حصة النائب المسلم فقد سجل حضوره 3 مرات النواب الصفبي مبارك وفلاح الصواغ وسالم النملان فيما غاب الطاحوس والحويصلة عن جلسة وغاب العودة عن جلستين فيما لم يحضر أي جلسة النواب الهاجري وزينفر والميع وحما.

أما فيما يتعلق بكتابي عدم التعاون الأول والثاني المتقدمين لسمو رئيس الوزراء فرفضهما ستة نواب هم زينفر والعودة والهاجري والحويصلة والميع وحما وأيدهما 4 نواب هم الصواغ والطاحوس والنملان والصفبي وهي المواقف نفسها بالنسبة لسرية جلسات مناقشة الاستجابات وكتابي عدم التعاون مع سمو الرئيس حيث رفض النواب الـ 4 سرية الجلسات وأيدها الـ 6 مع تبديل موقف كل من العودة والحويصلة من رفض السرية في الأول إلى تأييدها بعد ذلك.

والتسحب النواب الـ 4 أنفسهم الصفبي والطاحوس والصواغ والنملان أثناء التصويت على تأجيل استجواب الرئيس لمدة عام وهم أنفسهم الذين لم يدلو باصواتهم على إسقاط عضوية النائب خلف دميجير مخالفة الإجراء للائحة ورفض 7 نواب إحالة الاستجواب المقدم إلى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية السابق الشيخ احمد الفهد في التشريعية وهو العدد الأكبر بين الدوائر الـ 5 الذي رفض إحالة الاستجواب، وأيد الإحالة 3 نواب وهم سعدون حماد وسالم النملان ودليهي الهاجري.

وأشير في سياق التقرير إلى أنه لا يختلف كثيرا اتجاه تصويت النواب في الدائرة الخامسة عن نواب الدائرة الرابعة فكان هناك إجماع من أعضاء الدائرة على قوانين الخدمة المدنية للمرأة ونقل الإدارة العامة للتحقيقات إلى النيابة العامة ونشر وطباعة علوم القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما ولحى العسكريين والمنحة الأميرية والرعاية السكنية للمرأة والصندوق الإسكاني للمرأة والمساعدات العامة على الرغم من غياب بعض النواب عن التصويت في بعض القوانين لكنهم لم يبدوا اعتراضا عليها، ما جعل نسبة تصويت الحاضرين من نواب الخامسة على غالبية تلك القوانين 100٪.

أما فيما يتعلق بمقترح تأجيل قانون الجمعيات التعاونية فقد أيد المقترح 7 نواب ورفضه النواب سعدون حماد ودليهي الهاجري والصفبي مبارك، وبالنسبة لتأمين خطان فقد أيد المقترح ستة نواب ورفضه زينفر والميع والهاجري والعودة. وانقسم نواب الدائرة بنسبة 50٪ حول التعديلات على اللائحة الداخلية بشأن إقضاء مجلس الأمة من الرسوم الإضافية حيث أيدوا العودة والهاجري والحويصلة وزينفر وحما ولم يوافق عليها الصفبي والطاحوس والصواغ والميع والنملان، وبالنسبة للتصويت على الميزانيات فقد وافق رفض النواب الطاحوس والصواغ والنملان الميزانيات التي حضرها التصويت عليها، فيما وافق العودة والميع والهاجري وحما والحويصلة وزينفر على الميزانيات التي



خالد المضاعة

انقسام نصوتي حول

تعديلات اللائحة

والغالبية ساندت لحي

العسكريين وتشكيل

لجنة الظواهر

إجماع نواب

الخامسة على إيقاف

القيادات الأمنية وضم

إدارة التحقيقات

وإنشاء هيئة طباعة

القرآن الكريم

بواصل مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاعة إصدار تقاريره السياسية عن اتجاهات تصويت النواب وفقا للدائرة الانتخابية، حيث صدر اليوم تقريره عن مواقف التصويت لنواب الدائرة الخامسة بعد فض دور الانعقاد الثالث وذلك في إطار سلسلة من التقارير النوعية المعتمدة على محددات البحث العلمي المنهجي والبعيدة عن أي توجهات سياسية أو أيديولوجية، حيث يسلط الضوء عبر هذه التقارير على تحليل اتجاهات تصويت النواب بموضوعية واستقلالية، من واقع جداول ونتائج التصويت على 21 قضية تم اختيارها فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين، بالإضافة إلى طلبات عدم التعاون مع سمو رئيس الوزراء وتشكيل اللجان المؤقتة بشكل مختصر، وفيما يلي تحليل اتجاهات لنتائج تصويت نواب الدائرة الخامسة على 21 قضية.

الدائرة الخامسة يعقدها 10 نواب هم: فلاح الصواغ وغانم الميع وسعد زينفر وسالم النملان ومحمد الحويصلة وخالد العودة وخالد الطاحوس والصفبي مبارك ودليهي الهاجري وسعدون حماد. خرج من الدائرة استجواب واحد سبقت مناقشته في دور الانعقاد الرابع، كما كان هناك إجماع نصوتي من النواب الـ 10 إزاء إيقاف القيادات الأمنية وضم إدارة التحقيقات وإنشاء هيئة طباعة القرآن الكريم، في حين كان هناك انقسام تصويتي حول تعديلات اللائحة بينما ساندت الغالبية لحي العسكريين والميزانية والتعاونيات.

الرومي يتسلم الخطة التدريبية للأمانة العامة لمجلس الأمة



عبدالله الرومي

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإمانة عبدالله يوسف الرومي الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري برفقة مدير إدارة التدريب بالأمانة العامة مهدي المطيرات ورئيس قسم المتابعة والتقييم خالد محارب القحطاني، اللذان قدما له الخطة التدريبية للأمانة العامة لمجلس الأمة لسنة 2011-2012.

كما استقبل الرومي مدير إدارة التنسيق والمتابعة في قطار اللجان خالد طه الانصاري ورئيس قسم المتابعة محمد عبد العجوي والموظف فيصل العتيبي، حيث قدموا له تقريرا حول عمل لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفصل التشريعي الثالث عشر لسدور الانعقاد العسادي الثالث والقرآن الكريم، في الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

العودة لسرعة تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير



خالد العودة

طالب النائب خالد العودة الحكومة بالموافقة على تنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير الذي يعد من المشاريع الاستراتيجية الضخمة في جزيرة بوبيان على رأس الخليج العربي ويربط الخليج بالعراق والشام وتركيا وغيرها من الدول، والذي يقع في حدود مياها الإقليمية، وعلى الكوييت أن تلقت إلى أصوات الحقد والكراهية وغمد النقص الصادرة من العراق احتجاجا على هذا المشروع، كما أن على العراق حكومة وبرلمانا الكف عن لغة الابتزاز التي يستخدمونها تجاه الكوييت، مؤكدا أن هذه اللغة قد ولت وانحدرت، وعلى العراقيين أن يلتفتوا إلى مشاكلهم التي تنتهش في كيان دولتهم.

السعدون لوزير الخارجية: ما حقيقة تصريحات المعارضة اليمينية حول الموقف الخليجي؟

ورغبة في متابعة هذا الموضوع ومعرفة مدى صحة ما أشار إليه القيادي في المعارضة اليمينية في التصريحات المنسوبة إليه من تهديدات ومقاصدها يرجى إفادتي بما يلي:

● هل صحيح ما ادعاه القيادي في المعارضة اليمينية من تهديدات وجهت اليهم من مفوضي مجلس التعاون بالسياناريو البحريني إذا لم توقع على المبادرة الخليجية. وبالنظر لما تمثله هذه التصريحات - إن صححت - من دلالات تنذر الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول مقاصدها وما ترمي إليه مما تحتاج معه إلى توضيح.

قدم النائب احمد السعدون سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح قال في مقدمته: تناقلت بعض وسائل الإعلام تصريحات منسوبة إلى حسن زيد الذي وصف بأنه قيادي في المعارضة اليمينية قال فيها أن مفوضي مجلس التعاون هددونا بالسياناريو البحريني إذا لم توقع على المبادرة الخليجية. وبالنظر لما تمثله هذه التصريحات - إن صححت - من دلالات تنذر الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول مقاصدها وما ترمي إليه مما تحتاج معه إلى توضيح.



احمد السعدون

اقترح مواقف لمسجد الكندري

الطبيباني يسأل الصباح عن أسباب تأخر الكويت في الاعتراف بجمهورية كوسوفو

قدم النائب د. وليد الطبيباني سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح وجاء السؤال كالتالي: أعلن مجلس الوزراء بتاريخ 2011/7/11 الاعتراف باستقلال جمهورية جنوب السودان بعد يوم واحد من إعلان استقلالها في الوقت الذي لم يتم الاعتراف بجمهورية كوسوفو رغم مرور ثلاث سنوات ونصف على استقلالها ورغم اعتراف جميع دول الخليج باستقلال كوسوفو، لذا يرجى إفادتي بالآتي:

● ما المعايير التي تحكم قرارات الاعتراف بدولة من الدول؟
● نتمى إلى علمي أن هناك من دفع بسرعة الاعتراف بجنوب السودان لأجل مشاركة شركاته الخاصة بالمشاريع المعروضة هناك لذا يرجى إفادتي بأسماء الوفد الكوييتي المشارك ومسمياتهم وأسماء الكوييتين الذين شاركوا بحفل الإعلان الاستقلال من خارج الوفد؟
● من جانب آخر قدم الطبيباني اقتراحا برغبة لعم عمل مواقف خاصة لسيارات المصلين في مسجد وجامع الكندري بقطعة 12 بمنطقة الجابرية في الساحلة المقابلة للمسجد.



د. وليد الطبيباني

أبورية يسأل البصري عن تعاقد «نפט الكويت» مع شركة «شل»

مثل هذه الحالات. ما الذي استندت إليه شركة نפט الكويت، أن هذه الشركة ستقدم الخدمة الأمثل؟ وان سعر التعاقد هو الأفضل؟ مع تزويدي بالمستندات والوثائق التي تخبث الإجابة، ومن هو وكيل شركة «شل» في الكويت؟ مع تزويدي بصورة من الرخصة التجارية للوكيل المحلي لشركة «شل».

وجه النائب د.ضيف الله أبورية سؤالاً إلى وزير النفط محمد البصري جاء في مقدمته: وقعت شركة نפט الكويت عقد اتفاقية الخدمات الفنية المطورة مع شركة «شل» عن طريق ما يسمى بالتعاقد المباشر وبمبلغ 800 مليون دولار، وجاء نص السؤال كالتالي: ما طبيعة هذا التعاقد بين شركة نפט الكويت وشركة شل؟



د. ضيف الله أبورية

نفى أن تكون نواة لتشكيل كتلة جديدة جوهري: مبادرتنا هدفها إيصال الصوت الثالث في مجلس الأمة

وتقارير ديوان المحاسبة، إضافة إلى الجانب التشريعي، لاسيما فيما يتعلق بتشريعات الإصلاح السياسي من خلال إعادة النظر بالدوائر الانتخابية، وقوانين مكافحة الفساد وفي طبيعتها قانون الذمة المالية والتعيين في الوظائف القيادية.

وأضاف أن قضية التوظيف والتعلييم والكوادر المالية ومراجعة جدول الأجور على مستوى الدولة هي قضايا ستكون ضمن المبادرة، موضحاً أن الغرض منها كسب الرأي العام الكوييتي وتعزيز الثقة في مجلس الأمة وبيسان جدية المجلس في متابعة قضايا المواطن الكوييتي. وتابع جوهري أن إيصال الصوت الثالث الذي يقف بين مجموعتين احدهما «معارضة على طول الخط، والأخرى موالية للحكومة «على طول الخط» هو أحد أهم أغراض المبادرة، مشيراً إلى أن الأغلبية الصامتة في الكوييت تريد الإنجاز وتقويماً موضوعياً لكل حدث على حدة بما يخدم مصلحة الكويت.

ونفى جوهري أن تكون هذه المبادرة نواة لتشكيل كتلة برلمانية في المجلس، معتبراً إياها خطوة في اتجاه التنسيق والتنظيم لا أكثر.

لا يختلف عليها اثنان، وهي المحافظة على الاموال المتارة التي تتعلق بالجانب الرقابي، والتجاوزات التي وردت بتقارير ديوان المحاسبة ولجان التحقيق البرلمانية. ولغت جوهري إلى أن على الحكومة معالجة كل ما ورد فوراً وفقاً للمبادرة، محذراً إياها من زيادة الحشد الذي سيقف ضدها فيما بعد إذا لم تقم بالمعالجة، وعماً إذا كانت هذه المبادرة تشكل «لوبي» ضد كتلة العمل الشعبي، لاسيما بعد إعلان رئيس الكتلة النائب احمد السعدون صراحة بان الكتلة تهدف إلى إسقاط رئيس الوزراء، بين جوهري أن هذه المبادرة لا تستهدف أي كتلة أو توجه بالمجلس، إنما جاءت للتنسيق والتشاور بين الكتل النيابية، مؤكداً أن هذه الفكرة مستطرح على الجميع بلا استثناء وهي ليست بديل عن أي فكر يقنع به بعض النواب.

وأشار جوهري أنه يرى أن على المبادرة أن تلزم الحكومة بالعمل خلال فترة الصيف الحالية لمعالجة كل القضايا العالقة. وكشف جوهري عن أن أبرز ملامح المبادرة تتعلق بقضايا الفساد والتعدي على أملاك الدولة



د.حسن جوهري

كشفت النائب د.حسن جوهري عن مبادرة إصلاحية سينبأها مع مجموعة من النواب تهدف إلى إيصال الصوت الثالث في مجلس الأمة والذي يقف بين النواب الموالين للحكومة والمعارضين لها، نافياً أن تكون المبادرة موجهة ضد أي كتلة أو أنها نواة لتشكيل كتلة جديدة في مجلس الأمة.

وقال جوهري أن هذه المبادرة تهدف في المقام الأول إلى إعادة هيكلة مجلس الأمة، والأدوات الرقابية والاستجابات على وجه التحديد، إضافة إلى كسب الرأي العام الكوييتي وحشده لمؤازرة مجلس الأمة وما يتخذه من خطوات. وأوضح جوهري أن هذه الفكرة كانت تراوده منذ مدة وقام بطرحها على بعض النواب في وقت سابق، مشيراً إلى أنه تأخر كشفها جاء بسبب تقديم استجواب رئيس الوزراء في جلسة القسم بداية دور الانعقاد الثالث والذي أجيل إلى المحكمة الدستورية، ونجحت من خلاله الحكومة في تعطيل الاستجواب لمدة سنة كاملة.

وبين أن المبادرة الإصلاحية عبارة عن مجموعة أفكار مازالت في طور النقاش والتحليل، لافتاً إلى أنها تركز على مبادئ عامة

معصومة: مبادرة إصلاح علاقة السلطين هدفها نبيل

الوزارة «كفي عدم فاعلية في محاسبة شركات الإنترنت»، فهذه الشركات في كل دول العالم تخضع للرقابة الا في الكويت «اسرح وامرح».

وأضافت: «قواهرم مجلس الوزراء، ولكن هذه المسؤولية كانت معيبة، ونأمل أن تكون هذه اللجنة هي الحاسمة لهذه القضية»، مستدركة «ولكن للأسف لست متفائلة جداً».

من جانب آخر، شددت د.المبارك على أن وزير الكهرباء والماء يتحمل جميع المسؤوليات عن وزارتي المواصلات والإعلام مدام أنه قبل تولي هاتين الحقيبتين بالوكالة، وعليه معالجة آليات خصخصة الخطوط الجوية الكوييتية، هذه المؤسسة المظلومة.

عمل المرحلة المقبلة. وعماً إذا كان بالإمكان تعزيز إيمان المواطن بدور المؤسسات الدستورية والتزام النواب بعدم النزول إلى الشارع، أكدت د.المبارك ان الشارع، والعمل النيابي، لأن المطلوب من النواب أن ينقلوا مفهوم الشارع إلى البرلمان وليس العكس، لاسيما ان صاحب السمو الأمير أشار في خطابه الأخير إلى أن على النواب أن يجعلوا قاعة عبدالله السلام هي المحل للنقاش وليس الشارع. وتعليقا على قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة دراسة أسعار خدمات الإنترنت والتحقيق في التجاوزات قالت د.المبارك: صباح الخير يا حكومة.. هذه اللجنة كان من المفترض أن تشكل منذ سنوات، وعندما كنت وزيرة للمواصلات شكلنا جهازاً للرقابة وكان يقوم بدوره ولكن فيما بعد تراخت الوزارة في محاسبة ومراقبة شركات الإنترنت حتى تحولت هذه الشركات إلى «بيع» يبعث جنوناً للمشتركين وبالتالي نقول لوزير المواصلات ومسؤولي



د.معصومة المبارك

وصفت النائبة د.معصومة المبارك مبادرة إصلاح العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية بأنها تحمل روحاً ايجابية في ردم الفجوة التي بدأت تتسع بين النواب من جهة وبينهم وبين السلطة التنفيذية من جهة أخرى، مشددة على أن الأهم هو البود التي تحتويها المبادرة، مبيحة أن الكتاب لا يحكم عليه من عنوانه. وقالت د.المبارك ردا على سؤال عن المبادرة المطروحة للعلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية: لم أطلع على الوثيقة ولم أعرض على حتى الآن ولكن أعتقد ان الهدف نبيل ويجب ان يكون أولوية بالنسبة لنا لأن استمرار العلاقة التجانبية وانعدام الثقة بين السلطين هو سبب أساسي لاستمرار توتر العلاقة، مبيحة ان إصلاح العلاقة غير ممكن ما لم تصلح النوايا.

ونكرت ان الاجازة الصيفية فرصة للسلطين لراجعة النفوس والخطوات التالية لدور الانعقاد المقبل، متمنية ان تشهد هذه الفترة حواراً للتقارب بين السلطين ووضع الخطوط العريضة وبرنامج الريح والخسارة بها.

العنجري يستنسر عن مكافآت ممثلي هيئة الاستثمار

قدم النائب عبدالرحمن العنجري سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء كالتالي: يرجى إفادتي عن الآتي:

مسابقة جائزة البغلي للبَّار للتصوير الفوتوغرافي

تنظم لجنة جائزة البغلي للبار بالتعاون مع جمعية الصحفيين الكوييتية مسابقة للتصوير الفوتوغرافي مفتوحة للجميع (مؤسسات وأفراد).

بالشروط التالية:

- 1- أن تدل الصورة على مظاهر البر بالوالدين (مظاهر الوفاء والاحترام من الأبناء لوالديهم) وألا تكون صورة مركبة (ممثلة).
- 2- أن يكون حجم الصورة مقاس (30×40).
- 3- يجب إحضار CD بالصور عند تقديم الأعمال وأن تكون بجودة 300 DPI.
- 4- للجنة المنظمة حق قبول أو رفض الأعمال غير المطابقة للشروط.
- 5- للجنة المنظمة حق استخدام الصور دون الرجوع لأصحابها بعد المسابقة للمطبوعات أو للأغراض الإعلامية الخاصة باللجنة.
- 6- لا يسمح بكتابة البيانات أو الاسم على الصورة أو خلفها.
- 7- يشترط أن لا تكون الصور المقدمة قد فازت بمسابقات من قبل.
- 8- غير مسموح للمشارك سحب صورة بعد إعلان النتائج.

- 1 - الجائزة الأولى 750 د.ك + هدية قيمة
- 2 - الجائزة الثانية 500 د.ك + هدية قيمة
- 3 - الجائزة الثالثة 250 د.ك + هدية قيمة

وجمعية الصحفيين الكوييتية ومقرها (الشويخ) وجائزة البغلي للبار ومقرها (المرقاب شارع مبارك الكبير بجوار غرفة تجارة وصناعة الكويت برج قرطبة الدور الرابع) في استقبال المشاركات حتى يوم الأربعاء الموافق 31 أغسطس 2011.

ومن المقرر أن يتم فرز المشاركات وإعلان الفائزين بإشراف لجنة تحكيم متخصصة وسيتم تسليم الجوائز في الحفل الختامي لجائزة البغلي للبار خلال شهر أكتوبر 2011.